

نداء استغاثة للقاضي البشير العكرمي من سجنه

"سامحوني شي أقوى مني... أمور تتجاوزني ... يا أنا يا هو في الحبس". هكذا علل قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب قراره بإصدار بطاقة إيداع في حقي بتاريخ 10 مارس 2023 وذلك بحضور جمع من المحامين الذين كانوا الى جانبي ساعة مثولي أمامه بعد أن جرح في نفسه.

هذه العبارات التي نطق بها على استحياء قاضي التحقيق، مازال صداها يطرق مسامعي كل يوم من هذه الأيام الثقيلة المضنية التي أقضيها في عزلي بالسجن، وعلى قساوتها وقساوة الوضع الذي أفرزته بأن سلبت مني حريتي وقبرتي في غياهب مكان مظلم وقاتل، إلا أنها بقيت في الحقيقة إحدى المصادر القليلة الباقية للصبر والتجديد، إذ جعلتني أستوعب سبب بقائي هنا الى حدود هذه اللحظة وأغفر إلى حد ما للقضاء، وليس للقضاة الذين يحاكمونني، خطيئة محاسبتني على أعمال قضائية أجزم أنني قد وفقت فيها وأتممتها على أحسن وجه. هل من ظلم أشد مضاضة من أن تتحول العدالة الى مساومة بين أن تسجن (بنصب التاء) أو تسجن (برفع التاء)؟ هل من جور أفظع من أن يختار قضاة ظلم زميلهم على أن يسجلوا موقفا تاريخيا مشهودا يقفون بفعله أمام الناس وقفعة عز وإباء وشموخ؟

أحاكم اليوم بعد مسيرة امتدت لأكثر من ثلث قرن (34 سنة)، باشرت خلالها خططا قضائية عديدة وتنقلت فيها بين مكاتب التحقيق ومكاتب النيابة دون أن تتعلق بي أية مؤاخذه تأديبية أيا كان نوعها، تلك المسيرة التي تكللت سنة 2016 بمنحي خطة وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس أين أشرفت على إدارة البحث في أكثر القضايا الإرهابية تعقيدا، والمالية تشعبا، في فترة تزامنت مع بعث قطب مكافحة الإرهاب والقطب الاقتصادي المالي. تلك المسيرة عصفت بها جملة من الشكايات الكيدية تقدم بها طرف سياسي لم يستسغ الحقيقة القضائية التي توصلت إليها بمناسبة تعهدي بملف اغتيال الفقيه شكري بلعيد والمضمنة بقرار ختم البحث الذي ناهز 500 صفحة، وظل يسعى إلى تدليسها وتشويهها حتى بعد إقرارها من قبل قضاة دائرة الاتهام ثم قضاة محكمة التعقيب، دون أن يطال أي قاض منهم ما طالني من كيد ومكر واتهامات، تجنبت الردّ عليها وآثرت السكوت ظنا مني أنّ العدالة لا تنصت إلى الكذب والتشويه والزيف وأنها لا تصيب الناس بظلم بفعل الأراجيف الباطلة والخدع المفضوحة. ولن أخفي عنكم اليوم ندمي عن موقفي هذا بعد أن تغيرت قناعاتي وتصوري لما يسمى عدالة.

لم تكن الغاية من الحملات التي استهدفتني وأنا بمكتب التحقيق 13 بالمحكمة الابتدائية بتونس ثم وأنا وكيل جمهورية بذات المحكمة سوى جرّي نحو توريث طرف سياسي وتصفية حسابات سياسية كنت ومازلت وسأبقى أبعد ما يكون عنها وعن أهلها، وحين رفضت أن أكون بيدقا وتمسكت باستقلاليتي نالني السهام والنصال وانتهى بي الحال سجيننا بفعل بطاقات إيداع سيذكر التاريخ من أصدرها بما يستحقون.

كما يذكر التاريخ وسيذكر أنّ البشير العكرمي لم يتول فقط التحقيق في قضية اغتيال الفقيه شكري بلعيد بل تولى النظر كذلك بنفس الأقتدار والمهنية في ملفي عمليتي باردو وسوسة الإرهابيتين تاريخ الأولى 18 مارس 2015، والثانية 25 جوان 2015، إذ شاركت في هاذين الملفين قرابة 12 دولة أجنبية بأجهزتها القضائية وضابطتها العدلية وأجهزة استعلاماتها عن طريق إنابات قضائية وتمت المصادقة على كل أعمال التحقيق، التي تأيدت أيضا بالمصادقة عليها من طرف دوائر الاتهام ومن بعدها الدوائر الجنائية الابتدائية والاستئنافية، وأصبحت الأحكام نهائية وباتة. كل هذا نتج عنه تكريمي من طرف محاكم أجنبية عليا ببريطانيا وبلجيكا وفرنسا لقاء حرفيتي في معالجة الملفات الإرهابية. في المقابل تنسب إلى في بلدي جرائم إرهابية بناء على شكايات كيدية مقدمة من طرف حزب سياسي تواطأ فيها لاحقا لوبي قضائي. إنها مفارقة قاسية ومؤلمة أن تكرمك دول أجنبية من أجل مجهودك في مكافحة الإرهاب وكشف حقيقة قتل رعاياها وأن تحاكمك دولتك من أجل الإرهاب.

أوجه ندائي هذا، الى كل المنظمات الوطنية والدولية العاملة في مجال استقلال القضاء، الى الشخصيات الحقوقية في إطار ما أتعرض له من مظلمة صارخة تجاوزت كافة المواثيق والأعراف والتقاليد الدولية بأن يتم سجن قاض من أجل أعمال قضائية تأيدت استئنافية وتعقيبيا.

أتوجه بندائي هذا الى زملائي وزميلاتي من القضاة، وأدعوكم إلى التمعن في خطورة الوضع الذي آل اليه القضاء اليوم بأن فتح الباب إلى مساءلة القضاة جزائيا عن أعمالهم وأحكامهم وقراراتهم، وسجنهم إن اقتضى الأمر. أخشى أن لا يوصد هذا الباب مستقبلا، الأمر بيدكم أنتم دون سواكم. إما أن تستمروا في إزهاق ما تبقى من استقلاليتكم أو أن تضعوا حدًا لكل هذا الظلم والجور والتعسف.

القاضي البشير العكرمي